

بنك الكويت الوطني  
الربع الأول من العام 2021  
مؤتمر المستثمرين/ المحليين  
26 أبريل 2021



بنك الكويت الوطني  
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في الربع الأول من العام 2021

الثلاثاء الموافق 27 ابريل 2021

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الاثنين الموافق 26 ابريل 2021 الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

---

السادة المشاركين من البنك:

السيد/ عصام الصقر – الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة بالإنيابة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانثيز

من المجموعة المالية هيرميس EFG Hermes

إلينا سانثيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرمس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن الربع الأول من العام 2021. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة بالإنبابة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

شكراً إلينا

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للربع الأول من العام 2021.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة الميينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية الميينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية من قبل السيد/ عصام الصقر الرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة بالإنبابة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل أخيراً للإجابة على أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، الرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافقكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

عصام الصقر:

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

شكراً لانضمامكم إلينا في مناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني لفترة الربع الأول من العام 2021، وأتمنى أن تكونوا جميعاً بصحة وعافية.

خلال الربع الأول من العام، استمرت التحديات التي واجهت المجموعة خلال العام 2020، ومع مواصلة الضغوط التي أُلقت بها جائحة كورونا على الاقتصادات الدولية والمحلية. وعلى الرغم من هذه الظروف غير المواتية في الأسواق التي نعمل بها، فإنه يسعدنا ما أظهرته المجموعة من مرونة في الأداء متمثلة في الحفاظ على نمو جيد لمحفظة القروض وكذلك الحفاظ على مستويات قوية لجودة الأصول ونسب الرسملة.

وخلال هذا الربع، شهدنا استمراراً للتعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي بالتزامن مع توزيع اللقاحات في جميع أنحاء المنطقة. وفيما يخص الكويت على وجه التحديد، وعلى الرغم من بطيء وتيرة توزيع اللقاحات في بداية الأمر، فقد شهدت هذه العملية تسارعاً كبيراً، حيث تجاوزت الجرعات المقدمة حالياً المليون جرعة، ما يمثل أكثر من 20% من عدد السكان. وقد أدى ذلك إلى العودة التدريجية للنمو الاقتصادي في ظل نمو الانفاق الاستهلاكي والحكومي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط الذي ساهم في تحفيز حالة الانتعاش.

وبالنسبة لرؤيتنا للفترة المتبقية من العام، فإننا نتوقع استمرار الوتيرة المتسارعة لتوزيع اللقاحات، ما سيساهم في تخفيف القيود المفروضة على الحركة، مما سيؤدي إلى انتعاش النشاط الاقتصادي. كما نتوقع تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى حوالي 4% خلال هذا العام، ثم عودته إلى مستوياته الطبيعية عند 2.5% خلال العام 2022.

وبالانتقال إلى نتائجنا المالية، فقد حقق بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره 84.3 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2021، بارتفاع نسبته 8.5% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وبنمو 8.6% بالمقارنة بالربع السابق. ويعود النمو في أرباح الربع الأول 2021 إلى الانتعاش في الإيرادات التشغيلية، واستمرار جهود إدارة التكاليف وتحسن مستويات تكلفة المخاطر، وسوف تواصل المجموعة استغلال هذه الاتجاهات خلال الفترة المتبقية من العام. علاوة على ذلك، وعلى صعيد الأعمال، فقد استهلكت المجموعة العام 2021 بأداء قوي حيث سجلت نمواً جيداً في جميع قطاعات الأعمال رغم هذه الظروف الصعبة.

وبالنظر إلى الجانب الاستراتيجي، فإن المجموعة تواصل التركيز على استغلال انتشارها الجغرافي المتنوع، والذي يستفيد من مجموعة واسعة ومتزايدة من المنتجات والخدمات وقطاعات الأعمال. وسوف نسعى إلى تحقيق النمو في عملياتنا الأساسية بالأسواق الرئيسية، لا سيما مصر والمملكة العربية السعودية. وعلى المستوى المحلي، سنواصل

تعزيز مكانتنا الرائدة في السوق في قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات مع زيادة مساهمة الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان التابع للمجموعة، والذي يظل أحد أهم العوامل المحركة لنمو وتنويع أرباح المجموعة.

وفي الوقت ذاته، يستمر تركيز المجموعة على تنفيذ برنامج التحول الرقمي، والذي تم تصميمه ليكون ذا تأثير مزدوج يتمثل في تحسين كفاءة العمليات مع تلبية احتياجات العملاء على نطاق أوسع في جميع أسواقنا وذلك من خلال تجربة مصرفية أكثر شمولية وسلاسة.

وبهذا أختتم كلمتي لنتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة بالإجابة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل.

تفضل سوجيت.

شكراً السيد/ عصام.

سوجيت رونغي:

عمتم مساءً جميعاً، وأهلاً ومرحباً بكم.

يسعدني أن اغتنم هذه الفرصة لأطلعكم على نتائجنا المالية للربع الأول من العام 2021.

لقد قمنا بالإعلان مؤخراً عن تسجيل صافي أرباح بقيمة 84.3 مليون دينار كويتي عن فترة الربع الأول من العام 2021 بارتفاع نسبته 8.5% عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

وقبل الخوض في المعلومات التفصيلية لنتائجنا المالية، أود أولاً أن أتحدث بإيجاز البيئة التشغيلية العامة خلال الفترة المنقضية من هذا العام.

يمنحنا التعافي التدريجي في مستويات النشاط التجاري، وارتفاع أسعار النفط وتسارع وتيرة التطعيم في الكويت تفاقواً حذراً على الرغم من عودة إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة للحد من تفشي فيروس كوفيد-19. ومع ذلك، فلا تزال هناك حالة عامة من عدم اليقين بشأن هذه الجائحة.

نتحول الآن إلى نتائجنا المالية للربع الأول من العام 2021.

يعكس ارتفاع صافي الربح (الموضح أمامكم في أعلى الجانب الأيسر من هذه الشريحة) بنسبة 8.5% على أساس سنوي قوة أداء المجموعة واستمرار النمو في حجم أعمالنا. ويجب أن يُنظر إلى نتائج الربع الأول من العام 2021 في سياق الانتعاش الذي شهده الربع الأول من العام 2020 والذي استفاد من بيئة أسعار الفائدة أعلى استمرت حتى مارس من العام الماضي. ومع ذلك، ورغم أن صافي إيرادات الفوائد للربع الأول من العام 2021 شهد تراجعاً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، إلا أن صافي أرباح

المجموعة قد استفاد خلال هذا الربع من ارتفاع إيرادات غير الفوائد وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة.

وقد ارتفع صافي ربح الربع الأول من العام الحالي بمقدار 6.6 مليون دينار كويتي عن الربع الرابع من العام 2020، بزيادة نسبتها 8.6%، بما يعكس اتجاه التعافي التدريجي، وهو ما سنراه في شرائح العرض التالية.

كما نرى أن الفائض التشغيلي (قبل احتساب المخصصات والضرائب) عن فترة الربع الأول من العام 2021 بلغ 139.4 مليون دينار كويتي، أي أقل بنسبة 2% مقارنة بالربع الأول من العام 2020. وتراجعت صافي الإيرادات التشغيلية بنسبة 1.5% عن هذه الفترة، كما انخفضت التكاليف بنحو هامشي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وقد ارتفع الفائض التشغيلي لفترة الربع الأول من العام 2021 مقارنة بالربع السابق بنسبة 11.9% بسبب الزيادة في كل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد بالإضافة إلى انخفاض تكاليف الموظفين. وبلغت صافي الإيرادات التشغيلية للربع الأول من العام 221.5 مليون دينار كويتي، والتي على الرغم من انخفاضها بنسبة 1.5% مقارنة بالربع الأول من العام 2020، إلا أنها مرتفعة بنحو 11.4 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 5.4% مقارنة بالربع الأخير من العام 2020.

وسوف نتطرق بمزيد من التفصيل إلى أهم العوامل المحركة للتغير في الإيرادات والهوامش والتكاليف بعد قليل.

ويواصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مكونات قوية، حيث بلغت مساهمة إيرادات غير الفوائد فيها 27%.

نتنقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سنلقي نظرة على أداء صافي إيرادات الفوائد والعوامل المحركة لهذا الأداء.

بلغ صافي إيرادات الفوائد عن فترة الربع الأول من العام 2021 (الموضح في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض) 162.4 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 4% عن فترة الربع الأول من العام 2020 والذي كان مدعوماً بارتفاع أسعار الفائدة والهوامش. إلا أن هذا الربع شهد استمراراً لاتجاه التحسن في صافي إيرادات الفوائد على أساس فصلي.

وكما يتضح من الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض، يبقى صافي هامش الفائدة للربع الأول من العام 2021 أقل من مستوياته خلال الربع الأول من العام 2020 نتيجة لانخفاض الكبير في سعر الخصم المحلي ومعدلات الفائدة القياسية الأخرى اعتباراً من مارس 2020. ورغم ما تعرضت له العوائد من ضغوط كبيرة في

وقت مبكر من دورة أسعار الفائدة، إلا أن الهوامش شهدت تحسناً تدريجياً بسبب انخفاض تكلفة التمويل خلال الأرباع القليلة الماضية.

ونلاحظ أن متوسط صافي هامش الفائدة عن فترة الربع الأول من العام 2020 قد بلغ 2.38% لينخفض إلى 2.22% خلال الربع الرابع من العام 2020. بينما تحسن هذا الربع ليبلغ 2.26% في ظل انخفاض تكلفة التمويل وزيادة حجم الأعمال.

وخلال الربع الأول من العام 2021، بلغ متوسط العائد للمجموعة 3.01%، مقارنة بنحو 4.03% للربع الأول من العام 2020، ونحو 3.08% للربع الرابع من 2020. بينما بلغ متوسط تكلفة التمويل للمجموعة خلال هذا الربع 0.85%، مقارنة بنحو 0.98% للربع السابق، و1.88% للربع الأول من العام 2020. حيث تستمر المجموعة في الاستفادة من النمو القوي في الودائع منخفضة التكلفة التي شهدناها خلال العام 2020. وقد سمح ذلك للمجموعة أيضاً بالتخلص من وديان المؤسسات ذات التكلفة الأعلى نسبياً.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا رؤية العوامل المحركة التي ساهمت في دفع صافي هامش الفائدة نحو التراجع بمقدار 12 نقطة أساس إلى 2.26% في الربع الأول من العام 2021 من 2.38% في الربع الأول من العام 2020. حيث أثر انخفاض أسعار الفائدة القياسية سلباً على صافي هامش الفائدة بمقدار 103 نقطة أساس. ويعزى ذلك إلى التحركات المجمعمة والمرتبطة بالقرروض والموجودات الأخرى معاً، في حين أدى انخفاض تكلفة التمويل إلى تحسن صافي هامش الفائدة بنحو 91 نقطة أساس. ننتقل الآن إلى الشريحة التالية .

كما نرى أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، فقد بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد في الربع الأول من العام الحالي 59.1 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 3.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 6.4% عن الربع الأول من العام 2020. وقد ساهمت إيرادات الرسوم والعمولات بنحو 39.4 مليون دينار كويتي، في حين ساهمت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية بما قيمته 8.1 مليون دينار كويتي بينما بلغت مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد 11.6 مليون دينار كويتي. وبهذا فقد سجلت إيرادات الاتعاب والعمولات ارتفاعاً بنسبة 2.9% مقارنة بأداء الربع الأول من العام 2020، في حين نمت الإيرادات الأخرى من غير الفوائد (والتي تتضمن بشكل أساسي صافي إيرادات الاستثمار) بمقدار 13.8 مليون دينار كويتي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تحسن تقييمات السوق للاستثمارات. وبلغ صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية للربع الحالي 8.1 مليون دينار كويتي، ما يقل بنحو 11.4 مليون دينار كويتي عن الربع الأول من العام 2020 على خلفية استفادتها من تأثير حركة العملات المصاحبة لإصدار المجموعة للسندات الدائمة المقومة بالدولار الأمريكي ضمن الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال.

ارتفعت إيرادات غير الفوائد في الربع الأول من العام 2021 بنحو 9.9 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع الرابع من العام 2020 في ظل ارتفاع إيرادات الرسوم والعمولات الخاصة بقطاعات الأعمال المختلفة وكذلك ارتفاع صافي إيرادات الاستثمار.

ويعد أداء إيرادات الرسوم والعمولات للمجموعة قوياً حيث تتنوع مصادرها بين مجموعة من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة. ومن الجدير بالملاحظة أن المصدر الرئيسي لإيرادات غير الفوائد يتمثل في الأنشطة المصرفية الأساسية المتصلة بالأعمال عوضاً عن الإيرادات الأكثر تقلباً من أنشطة التداول.

ننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. فقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية للربع الأول من العام 2021 نحو 82.1 مليون دينار كويتي بانخفاض طفيف مقارنة بنحو 82.4 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من العام 2020. وكان الربع الرابع من العام 2020 قد شهد زيادة في المصروفات التشغيلية وارتفاعاً في تكاليف الموظفين، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى مكونات الأجور المتغيرة.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن البنك يستمر في إدارة التكاليف بما يتماشى مع المستويات الحالية للنشاط الاقتصادي، مع مواصلة الاستثمار في أعماله (التقنيات المتعلقة بالعمليات الأمامية والعمليات المساندة على حد سواء) لتمكين المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها وتحسين مواردها بما ينعكس بشكل إيجابي على الكفاءة التشغيلية.

وقد شهدنا العام الماضي مدى الدور المحوري الذي لعبته قنواتنا الرقمية في خدمة العملاء، حيث زادت المعاملات الإلكترونية إلى مستويات قياسية، وهو اتجاه نراه مستمراً خلال الربع الحالي. كما نواصل العمل على مجموعة من المنتجات المختارة في بعض النطاقات الجغرافية مثل أنشطة إدارة الثروات في المملكة العربية السعودية، وتوسيع عملياتنا المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، وكذلك عملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

بلغت نسبة التكاليف إلى الدخل لدينا 37.1% حيث استمر تأثرها بانخفاض صافي إيرادات الفائدة لتبقى عند مستويات مقاربة للفترة الكاملة للعام 2020.

ننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 42.6 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2021 بانخفاض نسبته 17.2% عن الربع الأول من العام 2020 الذي بلغت فيه 51.5 مليون دينار كويتي. وتشمل هذه المخصصات مخصصات مقابل إقراض العملاء من الشركات في الكويت وخارجها، وكذلك مخصصات لمحفظه



قروض التجزئة للبنك، بالإضافة إلى مخصصات احترازية عامة تحسباً لحالة عدم اليقين السائدة بسبب تداعيات جائحة كورونا.

وقد أدى ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان خلال هذا الربع إلى زيادة تكلفة المخاطر إلى 94 نقطة أساس مقابل 84 نقطة أساس للربع الماضي، ولكنها لا تزال دون مستوياتها المسجلة للفترة الكاملة العام 2020 والتي بلغت 121 نقطة أساس.

وهنا أود الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة، إلا أن المركز المالي للمجموعة لا يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسمة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان- وسوف نتطرق إلى نسب كفاية رأس المال بعد قليل في شرائح العرض اللاحقة.

ننتقل الآن لشريحة العرض التالية.

من خلال عرض هذه الشريحة، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع الإيرادات عن طريق الفروع الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

يحتل بنك الكويت الوطني مكانة رائدة بين البنوك الكويتية بما يمتلكه من ميزة تنافسية متمثلة في قدرته على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية. ويمنح هذا التنوع درجة كبيرة من المرونة لأرباح المجموعة ويمنح أعمال المجموعة ميزة تنافسية قوية.

كما هو مبين في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، بلغت الإيرادات التشغيلية من العمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني 57.3 مليون دينار كويتي ما يعد معدلاً قوياً على الرغم من الانخفاض بنسبة 1.8% مقارنة بالربع الأول من العام 2020، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض صافي إيرادات الفوائد على الرغم من تحسن إيرادات غير الفوائد مقارنة بالعام الماضي. وقد ساهمت عملياتنا الخارجية بنسبة 26% من الإيرادات التشغيلية للمجموعة والتي تعتبر نسبة قوية، فيما ساهمت في صافي ربح المجموعة بنحو 11%، حيث يرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الناتجة بشكل رئيسي عن انكشافات مصنفة على أنها غير منتظمة في العام الماضي.

حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي أرباح للربع الأول من العام 2021 بنحو 12.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 23.3% عن الربع الأول من العام 2020، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى إيرادات التمويل الإسلامي القوي نتيجة للنمو المستمر في محفظة القروض وحجم الأعمال وتحسن صافي هامش الفائدة.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن للشريحة، تلاحظون مساهمة العمليات الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 39% و22% على التوالي، بما يعزز من استراتيجيات تنويع مصادر الإيرادات لدى المجموعة.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات بنهاية مارس 2021 نحو 31.0 مليار دينار كويتي، بزيادة نسبتها 4.3% عن إجمالي الموجودات بنهاية ديسمبر 2020 والذي بلغ 29.7 مليار دينار كويتي.

وارتفعت محفظة قروض المجموعة إلى 17.9 مليار دينار كويتي بزيادة بلغت 346 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 2.0% مقارنة بالفترة المنتهية في ديسمبر 2020. وقد شهدت العمليات التقليدية بالكويت، وبنك بوبيان والعمليات الخارجية جميعها نمواً في محفظة القروض خلال هذه الفترة.

وعلى صعيد ودائع العملاء، والتي لا تشمل ودائع البنوك وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد ظلت عند مستويات مماثلة للفترة المنتهية في ديسمبر 2020 حيث بلغت حوالي 17 مليار دينار كويتي. ومع ذلك، فإن النمو المستمر في ودائع المجموعة الأساسية سمح لها بالتخارج من الودائع المؤسسية ذات التكاليف المرتفعة نسبياً والذي حافظ على تسجيل حركة جيدة على صعيد المزيج التمويلي العام للمجموعة. كما شهدنا نمواً قوياً في الودائع المصرفية لقطاع التجزئة بشقيه الإسلامي والتقليدي.

ويعكس النمو في الودائع المصرفية لقطاع التجزئة مواصلة التركيز على هذا الجانب من أعمالنا، وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وبالنسبة لمزيج التمويل بصفة عامة، فإن ودائع العملاء تشكل حالياً نسبة جيدة تبلغ 65% من مزيج تمويل المجموعة.

كما قام البنك خلال شهر فبراير 2021 باسترداد سندات مساندة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال بقيمة 700 مليون دولار أمريكي، والتي كان أصدرها في إبريل 2015.

وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من استمرار تخفيف بنك الكويت المركزي لبعض المتطلبات الرقابية، إلا أن المجموعة نجحت في الحفاظ على مستويات السيولة المطلوبة قبل هذا التعديل وبما يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 3.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للربع الأول من العام 2021 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

فقد بلغ معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين لهذا الربع نحو 10.4% مقارنة بنحو 9.9% للربع الأول من العام 2020، و7.0% للفترة الكاملة للعام 2020. كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.13% مقارنة بنحو 1.04% للربع الأول من العام 2020، و0.82% للعام 2020.

وبلغ معدل كفاية رأس المال للمجموعة نحو 18.4% دون تغيير عن النسبة المسجلة بنهاية ديسمبر من العام 2020، كما بقي معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين دون تغيير عن النسب المسجلة بنهاية العام 2020.

أما فيما يتعلق بنسب جودة الأصول، فقد تحسنت نسبة القروض المتعثرة بشكل طفيف إلى 1.68% بنهاية هذا الربع مقارنة بنحو 1.72% بنهاية ديسمبر 2020. أما نسبة تغطية القروض المتعثرة فقد ارتفعت إلى 225% بنهاية مارس 2021، وذلك في ظل استمرار تجنب المخصصات الاحترازية.

قبل الانتقال إلى التوقعات الخاصة بالفترة المتبقية من العام 2021، أود الحديث بمزيد من التفاصيل عن مخصصات الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحاسبية وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. وكما هو معلوم، فإن البنوك في الكويت تقوم بشكل ربع سنوي باحتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ومقارنتها بالخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية أيهما أعلى. ويقوم البنك بالإفصاح عن مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة من خلال معلومات إضافية ضمن البيانات المالية السنوية.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

ومع ذلك، وفي سبيل تدعيم الإفصاحات المالية تعزيزاً لمبدأ الشفافية، فقد قرر بنك الكويت المركزي والبنوك تقديم رؤى إضافية عن المعلومات المرحلية للتسهيلات الائتمانية

والخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة والمحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بما يتماشى مع إرشادات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

يوضح الرسم البياني الموجود في أعلى الجانب الأيسر من هذه الشريحة المعلومات المرحلية عن القروض والمطلوبات المحتملة مع الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية كما في 31 مارس 2021، بينما يوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن أنه كما في 31 مارس 2021، بلغت نسبة القروض والسلفيات المدرجة ضمن المرحلة الأولى 88% من إجمالي القروض والسلفيات، مقابل 10% في المرحلة الثانية و2% في المرحلة الثالثة. وتجدر الملاحظة أنه نتيجة لتداعيات الجائحة، فقد انخفضت تصنيفات التسهيلات الائتمانية، وبالتالي ارتفعت القروض والسلفيات المدرجة ضمن المرحلة الثانية إلى 10%، مقابل 6% بنهاية مارس 2020. وبالمثل، فقد أدى التدهور ملحوظ في عوامل الاقتصاد الكلي التي تشكل مدخلات النموذج إلى زيادة متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة من 477 مليون دينار كويتي في مارس 2020 إلى 605 مليون دينار كويتي في ديسمبر 2020. وانخفضت متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة في مارس 2021 إلى 588 مليون دينار كويتي مقارنة بمستويات ديسمبر 2020 بسبب تحسن عوامل الاقتصاد الكلي خلال الربع الأول من العام 2021.

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (المحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن) والمخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي هما نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فإنه كما في 31 مارس 2021، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة بما يتماشى مع إرشادات بنك الكويت المركزي بنحو 152 مليون دينار كويتي، مما يوفر احتياطياً كبيراً للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص سريع للأحداث التي ميزت أداءنا المالي خلال الربع الأول من العام 2021، والتوقعات الخاصة بمجريات الأمور خلال هذا العام.

لقد شهدنا استمراراً لاتجاه التعافي التدريجي الذي بدأ في الربع الأخير من العام 2020. وبالنسبة لمجموعة بنك الكويت الوطني، فقد تميز الربع الأول من العام 2021 بالتحسن التدريجي للعوامل الأساسية المحركة للأنشطة التشغيلية، ونمو حجم الأعمال مدعوماً بانخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية وخسائر انخفاض القيمة. وعلى الرغم من استمرار مواجهة بعض قطاعات أعمالنا للتحديات؛ فقد اتسمت نتائج بنك الكويت الوطني للربع الأول

من العام 2021 بقوة الميزانية العمومية، ومستويات السيولة المريحة، ومتانة قاعدة رأس المال.

ننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للفترة المتبقية من العام 2021.

فمن ناحية، نظل متفائلين بحذر بشأن الانتعاش التدريجي للأنشطة التجارية وجهود التطعيم وغيرها من الأمور الإيجابية، ومن ناحية أخرى نواجه تحديات واستمراراً لأجواء عدم اليقين بسبب استمرار الجائحة. كذلك، فمن غير المتوقع أن تشهد بيئة أسعار الفائدة المنخفضة الحالية أي اتجاه صعودي خلال الفترة المتبقية من العام. كل هذا يجعل من الصعب الوقوف على توقعات دقيقة بشأن المؤشرات الرئيسية. وبالطبع، فإن التقييمات المستقبلية يتم تحديدها بعد دراسة متأنية لاعتبارات من ضمنها التوقيت وغيره من العوامل الأخرى، وبالتالي فمن المنتظر تعديلها بمرور الوقت.

أما فيما يتعلق بنمو القروض، فقد سجلت نمواً بلغ 2% على أساس فصلي خلال الربع الأول من العام 2021 فيما سجلت نمواً بواقع 5.7% خلال العام 2020، ونتوقع أن نشهد نمواً في خانة الأحاد ما بين متوسط إلى مرتفع للفترة الكاملة للعام 2021.

وبلغ متوسط صافي هامش الفائدة لهذا الربع 2.26% مقارنة بنحو 2.22% لفترة الربع الرابع من العام 2020، ونتوقع بقاء مؤشرات صافي هامش الفائدة ضمن هذا النطاق إلى حد كبير خلال العام 2021 بأكمله.

كما بلغت نسبة التكاليف إلى الدخل حوالي 37.0% عند نفس المستويات المسجلة للعام 2020. ونظراً لوجود تحديات كثيرة كبيئة أسعار الفائدة وكذلك ظروف الاقتصاد الكلي، فضلاً عن استمرار برنامجنا الاستثماري لدعم مبادرات المجموعة المختلفة، فإنه من المتوقع بقاء النسبة عند أواخر الثلاثينات.

ولا يتضمن هذا الاستعراض التوقعات المستقبلية بشأن تكلفة المخاطر، حيث إنه على الرغم من عودة الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل جزئي، إلا أن الجائحة لم تنته بعد، ولا تزال تداعياتها العالمية تتكشف. لذلك، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية بشأن تكلفة المخاطر وبالتالي توقعات بشأن الأرباح وكفاية رأس المال. ومع ذلك، فإننا نأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا في الحفاظ عليها عند مستويات أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبذلك ينتهي استعراض النتائج المالية.

شكراً لكم على وقتكم الثمين، ومنتقل الآن مرة أخرى إلى أمير.

شكراً لك سوجيت

أمير حنا:

شكراً لك سيد عصام

سنتوقف الآن قليلاً حتى ترد إلينا جميع الأسئلة ثم نبدأ في الرد عليها تباعاً.

وردتنا بعض الأسئلة التي سنبدأ في الإجابة عليها.

السؤال الأول عن المستجدات الخاصة بقانون الرهن العقاري وأجواء التفاؤل بشأنه في السوق، بالإضافة إلى المستجدات الخاصة بقانون الدين العام.

إليك سيد عصام

عصام الصقر:

الكويت تبقى بين الدول القليلة التي ليس لديها قانون للرهن العقاري. وقد نجح هيكل الدعم القائم الذي يعتمد على بنك الائتمان الكويتي في تمويل الإسكان تاريخياً لكنه يمر اليوم بعنق زجاجة نتيجة الطلب المتزايد على الوحدات الإسكانية في الكويت في ظل تزايد حجم السكان وخاصة من الشباب.

لذلك أصبح من الضروري وضع آلية تمويل مناسبة تساعد في الإسراع بإجراءات تخصيص الأراضي للمواطنين المستحقين؛ حيث أصبح تخصيص الأراضي أمراً بالغ الصعوبة.

يقدم القانون الجديد نفس المزايا للمواطنين، لكن التنفيذ سيتم من خلال البنوك وذلك لضمان سرعة إنهاء الإجراءات، وزيادة حجم القرض وضمان تطبيق إجراءات التقييم الائتماني المناسبة.

وبمجرد إقرار القانون، ستكون البنوك المستفيد الرئيسي حيث ستقدم منتجاً جديداً من المتوقع أن يكون عليه طلب كبير في السوق الكويتي على غرار ما رأيناه في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وماذا عن المستجدات الخاصة بقانون الدين العام؟

أمير حنا:

لا تزال هناك مناقشات جارية بين الحكومة والبرلمان حول تفاصيل القانون، وخاصة سقف الدين. وهذه المناقشات قائمة منذ فترة حيث تؤثر بعض الدوافع السياسية على تقدمها.

عصام الصقر:

وعلى الرغم من أن الأمور لا تسير بالوتيرة التي نأمل أن نراها، إلا أن الاتجاه العام واعد. كما أن هناك بعض العوامل التي تدعم إقرار القانون وأبرزها بيئة أسعار الفائدة المنخفضة إلى جانب النسبة المنخفضة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ما يجعل إصدارات الدين الحكومية البديل التمويلي الأكثر جاذبية، بشرط إقرار القانون.



وقد لجأت الحكومة في الآونة الأخيرة إلى حلول مؤقتة لتمويل عجز الميزانية، وخاصة من خلال مبادلة الأصول بين صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة، ولكننا نرى أن تلك الحلول لا يمكن الاعتماد عليها بشكل مستدام.

وأخيراً، أمل أن يتم إقرار قانون الدين العام لأن الحكومة ليس لديها بدائل أخرى غير ذلك. لدينا سؤال حول تأجيل أقساط القروض للمواطنين لمدة 6 أشهر أخرى. هل تعتقدون أن البنوك ستتأثر بهذا الإجراء مجدداً؟

أمير حنا:

برنامج التأجيل هذه المرة يختلف عن العام الماضي. وقد مرت البنوك ببرنامج مماثل العام الماضي وهي على دراية بهذه العملية ويمكنها توقع نتائجها.

عصام الصقر:

ولكن هناك اختلاف رئيسي حيث إن برنامج التأجيل الجديد تمت الموافقة عليه من خلال قانون حكومي وستتحمل الحكومة التكلفة الناتجة عن هذا التأجيل وذلك على عكس العام الماضي والذي كان بمبادرة من البنوك.

سؤال حول تحرير المخصصات، هل هناك أي فرصة لكي يسمح البنك المركزي بتحرير المخصصات الزائدة أو هناك أي خطة لتخفيف متطلبات المخصصات الإضافية بسبب توافر المصداق القوية.

أمير حنا:

تفضل سوجيت.

يتمثل التوجيه المحاسبي لبنك الكويت المركزي في تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن المخصصات أو الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، أيهما أعلى. ووفقاً للمناقشات التي جرت بين البنوك والبنك المركزي طوال هذه السنوات منذ إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، فلا يوجد إرشادات من البنك المركزي بشأن إمكانية تحرير المخصصات التي تزيد عن مخصصات خسائر الائتمانية المتوقعة. وتظل المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات البنك المركزي هي المخصصات الرئيسية للبنوك طالما أن الخسائر الائتمانية المتوقعة لا تزيد عن المخصصات المطلوبة من قبل البنك المركزي.

سوجيت رونغي:

لدينا سؤال حول صافي هامش الفائدة، الذي شهد استقراراً إلى حد كبير خلال الربع الأول. كيف تتوقعون تحركاته خلال الأرباع القادمة؟

أمير حنا:

لقد شهدنا تحسناً في اتجاهات صافي هامش الفائدة خلال الأرباع القليلة الماضية وكان ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض تكلفة التمويل، حيث تم إعادة تسعير مطلوباتنا بسعر فائدة أقل عند استحقاقها، وبالتالي، استفدنا من انخفاض تكلفة التمويل إلى حد كبير حتى الآن. لذلك، لا نتوقع استفادة كبيرة من تكلفة التمويل خلال الفترة القادمة. ومع ذلك، فإننا نتوقع

سوجيت رونغي:

نمواً جيداً للقروض، كما نتوقع أن تظل ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير الخاصة بنا مستقرة، ما يعني أن صافي هامش الفائدة الخاص بنا سيظل مستقراً إلى حد كبير في نطاق المستويات التي شهدناها بين 2.22% و 2.26% خلال الربعين الماضيين.

أمير حنا:

لدينا بعض الأسئلة عن الإفصاحات الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، وتحديدًا بشأن زيادة نسبة العملاء المدرجين ضمن المرحلة الثانية بالمعيار إلى 10.5% مقابل 5.9% في الربع الأول من العام 2020. يرجى التوضيح بهذا الشأن وذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك؟

سوجيت رونغي:

يستخدم البنك نموذجاً لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وهناك العديد من المدخلات التي يعتمد عليها ذلك النموذج. وأحد تلك المدخلات التي تؤثر على تحديد المرحلة هو التصنيف الائتماني الداخلي الذي يقوم به البنك لمختلف العملاء.

مع بداية ظهور تداعيات جائحة كورونا خلال الربع الثاني من العام 2020، رأينا أن التصنيفات الائتمانية الداخلية للعديد من الشركات بدأت في الانخفاض بسبب انحسار تدفقاتها النقدية ونتائجها التي لم تكن جيدة مقارنة بالسنوات السابقة.

أدى خفض التصنيفات بشكل تلقائي إلى تصنيف العملاء ضمن المرحلة الثانية. ونتوقع أن نشهد بعض التحسن إذا استمر تحسن الأوضاع الاقتصادية.

وكما تلاحظون، بنهاية الربع الأول من العام 2021، انخفضت المخصصات الاحترازية للخسائر الائتمانية المتوقعة وسط ما يشهده الاقتصاد من تحسن. وبما أن هذه العوامل بدورها تؤدي إلى تحسن الأداء وبالتالي التصنيفات، فمن الممكن أن يشهد تصنيف القروض تحسناً ولكنه سيستغرق بعض الوقت.

أمير حنا:

هل يمكنكم الحديث عما إذا كان ارتفاع عائدات السندات الأمريكية سيكون له تأثير على صافي هامش الفائدة الخاص بالبنك. وما هي استعداداتكم في حالة ارتفاع أسعار الفائدة الخاصة ببنك الاحتياطي الفيدرالي؟

سوجيت رونغي:

تؤثر عائدات السندات الأمريكية في المقام الأول على محفظة الاستثمار لدينا، ولكننا نقوم بالتحوط مقابل جانب كبير من استثماراتنا. لذلك لا نرى أي تأثير جوهري لارتفاع عوائد السندات الأمريكية على صافي هامش الفائدة الخاص بنا.

أما فيما يخص رفع سعر الفائدة الخاص بالاحتياطي الفيدرالي أو أي أسعار فائدة قياسية أخرى، فعادة ما يستفيد البنك من رفع أسعار الفائدة. وأي ارتفاع في أسعار الفائدة سوف يعزز صافي إيرادات الفائدة لدينا.

أمير حنا:

ما هو سبب انخفاض عوائد الأصول بشكل متلاحق؟ وما هي توقعاتكم لعوائد الأصول بالنظر إلى محدودية الفرص لاستغلال السيولة؟

سوجيت رونغي:

يرجع انخفاض عوائد الأصول بشكل أساسي إلى الانخفاض الكبير في أسعار الفائدة الذي شهدناه العام الماضي.



نتوقع تسحناً طفيفاً يتبع نمو محفظة القروض ومرور مزيد من الوقت، لكن بالفعل كان هناك تراجع في عوائد الأصول بسبب انخفاض أسعار الفائدة.

أمير حنا: سؤال آخر متصل بصافي هامش الفائدة حول تكلفة التمويل. هل سيستمر تحسن تكلفة التمويل عندما يتم تشديد متطلبات السيولة مرة أخرى؟ وهل تتوقعون ارتفاع تكلفة التمويل خلال هذا العام؟

سوجيت رونغي: حقق البنك زيادة كبيرة في ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير الخاصة به في محفظة التجزئة على صعيد كل من الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية.

كنا نراقب بحذر مستويات ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير مع بدء عودة النشاط الاقتصادي في الربع الأخير من العام 2020. لكننا لم نشهد أي تناقص في الودائع على الرغم من استئناف سداد أقساط القروض وزيادة الإنفاق.

نحن متفائلون بأن تكلفة التمويل المنخفضة حالياً سوف تستمر ولا نتوقع أن ترتفع تكلفة التمويل خلال هذا العام. كما أن برنامج التأجيل الثاني لأقساط القروض الاستهلاكية الجاري تنفيذه حالياً قد ينتج عنه ودائع إضافية في الحسابات الجارية وحسابات التوفير للبنوك. وإذا حدث ذلك إلى حد كبير، فقد ينتج عنه زيادة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير في النظام المصرفي، ما يؤثر بشكل إيجابي على تكلفة التمويل.

أمير حنا: سؤال آخر عن برنامج تأجيل القروض؛ هل سيكون هناك تأثير على حقوق الملكية من تأجيل القروض؟

عصام الصقر: لا، لن يكون هناك أي تأثير.

أمير حنا: سوجيت، هل تود أن تضيف شيئاً؟

سوجيت رونغي: خلال برنامج التأجيل السابق تحملت البنوك تكلفة التأجيل، ولكن هذه المرة ستتحمل الحكومة هذه التكلفة. لذلك، لا يوجد تأثير على بيان الأرباح والخسائر أو حقوق الملكية.

أمير حنا: ما هي أسباب انخفاض عوائد الأصول في الربع الرابع من 2020 مقارنة بالربع الثالث من 2020؟

سوجيت رونغي: كان الأمر متعلقاً بعمليات تسوية سداد القروض التي تمت خلال ذلك الربع والتي أدت إلى تغيير المزيج بشكل طفيف وإعادة تسعير بعض الأصول ما أدى إلى هذا الانخفاض. كذلك، فقد انخفضت أسعار الليبور وغيرها من المعدلات الأخرى خلال الربع، مما أثر على عوائد القروض والاستثمارات.

أمير حنا: ما هي نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير الحالية في البنك؟

سوجيت رونغي: نلاحظ حالياً أن ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير كنسبة مئوية من إجمالي الودائع غير المصرفية تبلغ حوالي 40-50%. وكانت هذه النسبة ثابتة خلال الربعين الماضيين

بينما كانت تاريخياً في نطاق 35-40%. وقد استفاد البنك بالفعل من هذه الزيادة في نسبة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير.

أمير حنا:

ما هي توقعاتكم المستقبلية بشأن إيرادات الرسوم؟

سوجيت رونغي:

لقد شهدنا بعض النمو في إيرادات الرسوم خلال الربع الأول ونتوقع أن تكون إيرادات الرسوم أفضل من العام الماضي على الرغم من أن بعض القطاعات لا تزال تواجه تحديات. على سبيل المثال، يأتي جزء من إيرادات الرسوم لدينا من النفقات باستخدام البطاقات الائتمانية في الخارج، وفي ظل استمرار قيود السفر، فسيكون علينا تحمل انخفاض الإيرادات من هذا الجانب من عمليات البطاقات. لكننا نشهد ارتفاعاً في الأنشطة التجارية، لذلك، نتوقع أن يكون إيرادات الرسوم أفضل من العام الماضي على الرغم من أنها قد لا تكون مثل مستويات العام 2019.

أمير حنا:

هناك بعض الأسئلة حول آلية تغطية الحكومة لتأثير تأجيل القروض؟  
سوجيت، هل يمكن أن تحدثنا عن هذه الآلية؟

سوجيت رونغي:

ورد إلينا الأسبوع الماضي تعميم البنك المركزي وتعليماته في هذا الشأن، والتي تحدد آلية عملية التأجيل وينص على أن الحكومة ستتحمل تعويض البنوك عن هذه التكلفة، فيما لم يتم الإعلان عن تفاصيل آلية تعويض البنوك من قبل بنك الكويت المركزي أو الحكومة.

عصام الصقر:

في الواقع، لم نشهد برنامج تأجيل من هذا النوع من قبل، فقد كان برنامج التأجيل الذي قمنا به العام الماضي مختلفاً تماماً، حيث كان بمبادرة من البنوك؛ أما هذه المرة فسوف تتحمل الحكومة تكاليف التأجيل بالكامل.

أمير حنا:

ما هي مدة تأجيل القروض وفقاً لهذا البرنامج؟

عصام الصقر:

سيكون التأجيل لمدة 6 أشهر.

أمير حنا:

بهذا نكون قد انتهينا من الإجابة على الأسئلة التي وردت إلينا.

شكراً جزيلاً لكم على حضور مكالمة اليوم. وإذا كانت لديكم أي أسئلة أخرى، فيمكنكم إرسالها مباشرة إلى البريد الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين، وسوف نقوم بالإجابة على جميع هذه الأسئلة بكل سرور.

شكراً جزيلاً للجميع. شكراً لك إلينا.

وبهذا نصل إلى نهاية مكالمة اليوم.